وكيل قطاع توحيد التعليم بوزارة التربية والتعليم لـ« الثورة »:

نستكمل آخر مراحل توحيد التعليم.. قريباً

ما تداولته بعض الصحف عن نتائج مسح المنشآت التعليمية مؤشرات أولية وغير نهائية

■ محمد هادي طواف

الوزارة تتابع باهتمام أوضاع المدارس الخاصة والأجنبية

قانون التعليم يحترم الثوابت ولا يسمح بالمخالفات

حاوره/علي الشرجي

ح،، توحيد التعليم في منظومة مؤسسية منهجية، واللوذ به من خطر المذهبية الضيقة والتسيس المقيت كان وما زال ضرورة وطنية ودينية لا تقل أهميته عن منجز إعادة تحقيق الوحدة المباركة أرضاً وإنساناً..

الوحدة التي تزداد تألقاً باجتثاث مسببات صراع الأفكار وعوامل شتات الأجيال القادمة التي لا يحمد عقباها على مدى الأزمنة.

كانت الحكمة وسلامة التوجه بإيلاء توحيد التعليم جل الاهتمام..

الخطوة الأولى في طريق المستقبل الآمن والمزدهر.. فجاءت الترجمة واقعاً من خلال قطاع توحيد التعليم بوزارة التربية والتعليم وعبر ثلاث مراحل متتالية بدءا بدمج المعاهد العلمية- سابقاً- ومروراً بترتيب وظيفة المبنى المدرسي وإعادة توزيع القوى العاملة والدارسين وتحديث وتطوير المناهج الدراسية وانتهاءً بمسح وحصر وتقييم المنشآت التعليمية الدينية والشرعية والأهلية والخاصة والذي أوشك تنفيذه على الانتهاء والعمل ما زال جارياً على قدم وساق..

«الثورة» التقت الأخ محمد هادي طواف- وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع توحيد التعليم- رئيس اللجنة التنفيذية الفنية المشتركة لعملية المسح والحصر والتقييم حيث ناقشنا معه جملة من المواضيع والنقاط المتعلقة بتوحيد التعليم.. فإلى التفاصيل:

● بصفتكم وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع توحيد التعليم.. هل بالإمكان إعطاءنا لمحة سريعة عن عملية توحيد التعليم منذ البداية وإلى أين وصلت؟

- المطالبات الملحة لتوحيد التعليم كانت قد بدأت منذ اليوم الأول لإعلان ميلاد الجمهورية اليمنية في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م بقيادة القائد الوحدوي وباني نهضة اليمن الحديث الأخ الرئيس علي عبدالله صالح- حفظه الله- وبتكاليف كل الشرفاء والمخلصين من أبناء اليمن الكبير.

ونظراً لأن دولة الوحدة قد ورثت تركة هائلة من التخلف والأمية والتعصب الأعمى بأنواعه والتي خلفتها عهود الإمامة البائدة والإستعمار البغيض زد على ذلك ما أضافته أنظمة الحكم في الشطرين- سابقاً-، وحرصاً على حماية دولة الوحدة الفتية في اليمن الواحد الموحد أرضاً وإنساناً وحضارة من المخاطر والتهديدات الآنية والمستقبلية فقد كانت المطالبة والضغط الشعبي لتوحيد التعليم وذلك لضمان وحدة الرؤى وأهداف ومنطلقات الأجيال حاضراً ومستقبلاً، وتجنيبهم ويلات الصراعات والانقسامات والاختلافات التي يراهن عليها أعداء العروبة والإسلام.. فاقر نواب الشعب القانون العام للتربية والتعليم رقم «٤٥» لسنة ١٩٩٢م إلا أنه ولأسف الشديد لم تطبق أحكامه عقب إقراره وإصداره نتيجة للظروف البالغة الحساسية والخطورة في حينه وهي معروفة للجميع..

وبعد أن تحسنت الظروف والأوضاع وزالت الأسباب التي استدعت تجميد القانون وجه فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح- حفظه الله- حكومة الأخ عبد القادر باجمال في الاجتماع الذي ترأسه فخامته عقب أدائه اليمين الدستورية مطلع مايو ٢٠٠١م موجهاً الحكومة بسرعة توحيد التعليم بموجب القانون العام للتربية والتعليم رقم «٤٥» لسنة ١٩٩٢م.. إلى ذلك صدر القرار الجمهوري رقم «٦٠» لسنة ٢٠٠١م بإنشاء قطاع توحيد التعليم بالوزارة ليتولى المهمة تحت إشراف الوزير وذلك لتوحيد التعليم إدارة ومنهجاً وموازنة تنفيذاً للقانون آنف الذكر..

وقد تم الاتفاق على إنجاز المهمة على ثلاث مراحل نظراً لاستحالة الانجاز وصعوبته خلال عام واحد، كما حدد المشرع:

أكبر المراحل وأصعبها

● ماذا تحقق من المراحل الثلاث لتوحيد التعليم. وكيف؟

- المرحلة الأولى.. وهي أكبر المراحل وأصعبها وتمتد من مايو ٢٠٠١م وحتى ابريل ٢٠٠٢م والمتمثلة في دمج المعاهد العلمية- سابقاً- ماليا وإدارياً وفنياً.. وهذا ما تم فعلاً حيث أنه لم يبدأ العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢م في ٥ سبتمبر ٢٠٠١م إلا وقد تم الانتهاء من أكثر من ٥٠٪ من الدمج الإداري والمالي وتعميم والمنهج الدراسي المعتمد من الوزارة.. والحمد لله سارت الأمور سيراً حسناً وممتازاً فاق التوقعات، وقد قضينا بقية الفترة لتصفية الالتزامات المترتبة على عملية الدمج للمعاهد العلمية- سابقاً- في النظام التربوي والتعليمي، وترتيب الأوضاع المالية والإدارية وغيرها من الجوانب الأخرى.

دمج المعاهد العلمية

● هلا أوضحتم لنا كيف تمكنتم من إنجاز كل هذا خلال فترة قياسية وهل نعتبر الأمور سارت على ما يرام؟

- زيادة في التوضيح.. قامت الوزارة مع وزارتي المالية والخدمة المدنية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بصرف مرتبات العاملين بالمعاهد العلمية- سابقاً- لشهري مايو ويونيو لسنة ٢٠٠١م بدأ بيد، وعلى ضوء نتائج الصرف قامت الوزارة وفروعها بالمحافظات والمديريات بالصرف لهم اعتباراً من يوليو ٢٠٠١م بصورة مباشرة ومن شهر أغسطس ٢٠٠١م لم تصدر كشوفات المرتبات مجزأة كما كان عليه الحال سابقاً- بل صدرت كشوفات المرتبات للعاملين بما كان يسمى الهيئة العامة للمعاهد العلمية وفروعها في المحافظات والمديريات في كشوفات واحدة مع زملائهم بالوزارة وفروعها بالمحافظات والمديريات.

كما اصدرت وزارة المالية المصرح المالي للموازنة للنصف الثاني من العام المالي ٢٠٠١م لكل من التربية والمعاهد بمصرح واحد وخلال الفترة من مايو وحتى بداية العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢م في الأول من سبتمبر ٢٠٠١م تم سحب الكتب التي كانت مقررة على المعاهد واستبدلت بالكتب والمناهج الوزارية الموحدة وهذا هو جوهر الدمج الحقيقي.

بعد ذلك وحتى ابريل ٢٠٠٢م استطعنا أن نرتب أوضاع العاملين بالمعاهد- سابقا- وتعيينهم بقطاعات الوزارة والادارات والأقسام المختلفة كل بحس درجته وكفاءته، وتسوية أوضاعهم وفقاً لقانون المعلم وقانون الخدمة المدنية وباختيار الأكفاء والأفضل من الجميع لإدارة المفاصل الأساسية والرئيسية بالوزارة وفروعها بالمحافظات والمديريات وفقاً للشروط والمعايير القانونية بعيداً عن المحاباة والمجاملة.. بالإضافة إلى تسوية الذمة المالية للمعاهد «دائن ومدين» ودمج المدارس المتقاربة وإعادة توزيع الدارسين والعاملين فيها.

كما ساهم قطاع توحيد التعليم مع بقية قطاعات الوزارات في جهود تحديث وتطوير المناهج الدراسية منذ عام ٢٠٠١م وحتى الآن وذلك بما يلبي طموحات الدولة والمجتمع ومستجدات العصر والتنمية وفي إطار الثوابت الوطنية والدينية.

ترتيبات ضرورية

● أما المرحلة الثانية والتي امتدت من مايو ٢٠٠٢م إلى أكتوبر ٢٠٠٣م تمثلت في ترتيب وظيفة المباني المدرسية «أساسي- ثانوي- ذكور- إناث- مختلط- صباحي- مسائي- صباحي ومسائي» وذلك وفقاً للشروط العلمية والموضوعية وتم إعادة توزيع الطلاب والطالبات فيها وبالتالي تم إعادة توزيع القوى العاملة من معلمين وموجهين وإداريين، وشاغلي الوظائف المساعدة وذلك وفقاً لشروط المفاضلة التي وضعتها وزارة التربية والتعليم وعممتها على مسؤولي المحافظات والمديريات للالتزام بها منعاً للاجتهادات والمجاملات، وإعادة النظر في الشروط والمعايير الواجب توفرها في من يشغل وظائف الإدارات المدرسية والتربوية والاشرافية للعمل بها عند المفاضلة قبل التعيين طبقاً للقوانين النافذة وأيضاً إسهاماً في تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والإداري والاقتصادي وتحقيقاً لمبدأ: وضع الشخص المناسب في المكان المناسب بحق وحقيقة وكذلك إعتماد مبدأ الثواب والعقاب.. إيماناً من الوزارة بضرورة انتهاج سبيل الدراسة والتخطيط والترشيد طريقاً يجب الالتزام به قبل وأثناء التخطيط والتنفيذ والتوزيع للمعتمد والمتاح والمتوفر من الإمكانات والمستلزمات التربوية والتعليمية أخذاً بالأهم قبل المهم بالإضافة إلى تعزيز القدرات المؤسسية على رسم الخطط والبرامج وحسن المتابعة والرقابة والتقييم وبالتالي تقويم الاعوجاجات قبل استفحالها.

المرحلة الأخيرة

● ماذا عن المرحلة الأخيرة- الأهم الآن- وهي عملية مسح وحصر وتقييم المنشآت التعليمية الدينية والأهلية والخاصة؟

- اننا بصدد الحديث عن المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل توحيد التعليم.. وقد تحددت بدايتها في سبتمبر ٢٠٠٣م وكان المفترض الانتهاء منها في أغسطس عام ٢٠٠٤م بحيث يبدأ العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥م في أول سبت من شهر سبتمبر ٢٠٠٤م وقد اكتملت جميع عناصر ومقومات نجاح وحدة التعليم في إطار مؤسسي ومنهجي واحد أسوة بما هو معمول به في جميع دول العالم المتقدم.

وتتمثل هذه المرحلة في معالجة كافة الآثار المترتبة على إلغاء وإستمرار المدارس والمراكز التي تعمل بمنأى عن رقابة وإشراف الدولة وتدور خارج فلك النظام المؤسسي المنهجي والتربية والتعليم والذي لا تسمح أية دولة في العالم الخروج عليه حفاظاً على وحدة وتماسك وترابط المجتمع وتحصيناً للأجيال من الاختراقات والمذهبية والطائفية والعنصرية والاختلافات والإنقسامات وكل ما يفرق ولا يوحد، وصوناً لمكتسبات الثورة اليمنية والنظام الجمهوري والثوابت الوطنية والدينية التي لا يجوز لأي شخص أو جهة بمباشرتها بالإنابة عنها والخروج عليها من أي كان ولأي سبب أو ظرف كان كونها تدخل حصرياً ضمن أولى أولويات المهام والاختصاصات السيادية للدولة أو مباشرتها بالانابة عنها حتى لا تتهم بالتفريط عن أهم وأسمى الحقوق السيادية أو النهاون عن أهم واجباتها السيادية والوطنية العليا..

لذلك فقد بدأت هذه المرحلة بقيام الدكتور عبدالسلام الجوفي وزير التربية والتعليم بتكليفنا مع الأخ وكيل قطاع التعليم للقيام بزيارة هذه المراكز والمدارس للإطلاع عن كثب على كل ما يدور ويجري داخلها للوقوف على أهم البيانات والمعلومات الضرورية المرتبطة بها كجهات التمويل والتوجيه والإشراف المنظور والمستتر، ومعرفة نوعية المناهج التي تدرس بها ونوعية الكتب والملازم والمطبوعات والأشرطة المرئية والموسوعية الموجودة فيها. ليتسنى لنا إقتراح الحلول والمعالجات المناسبة من وجهة نظرنا ورفع ذلك للأخ الوزير للبت بما يراه لولا انعدام الإمكانيات التي أخرتنا إلى بداية ٢٠٠٤م حينها بدأنا بإنجاز المهمة بعد قيام الأخ الوزير بتوفير الإمكانيات وكدنا نشارف على الانتهاء لولا قيام مجلس الوزراء بإصدار الأمر رقم ٨٣ بجلسته المنعقدة يوم ٢٩/٦/٢٠٠٤م بتشكيل لجنة إشرافية ولجنة تنفيذية فنية مشتركة من قبل وزارتي التربية والأوقاف لتتولى عملية المسح والحصر الشامل.

فور الانتهاء

● أهم النتائج التي توصلت إليها اللجنة في ضوء بيانات المسح الميداني؟

- نحن الآن عاكفون مع فريق الدراسة والتحليل والتقييم للبيانات والمعلومات التي تضمنتها وثائق المسح والحصر الميداني للمنشآت والعاملين والدارسين فيها، وفور الإنتهاء سنقوم برفع النتائج والإستخلاصات للأخوين وزيري التربية التعليم والأوقاف والإرشاد مشفوعة بما نراه من مقترحات لمعالجة الإختلالات التي يعاني منها نظامنا التربوي والتعليمي والإرشادي والتوجيهي وكل ما يشكل ثقافة وشخصية المجتمع وبما يتوائم مع مستجدات العصر والتنمية في البلاد وحاجة المجتمع لهذا النوع أو ذاك من المناهج حرصاً على الوحدة المؤسسية والمنهجية للتربية والتعليم والإرشاد في ضوء أحكام الدستور والقوانين النافذة وبما يحفظ للنظام الجمهوري الديمقراطي ديمومته ومكاسبه في تحصل ووجدان الأجيال اليمنية ويصون الثوابت الوطنية والدينية من عوامل التطرف والغلو والإستهدافات المغرضة من القوى الإمامية والظلامية المعادية للثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر والنظام الجمهوري الديمقراطي الشوروي وسيتم مناقشة مقترحاتنا مع الإخوة رئيس وأعضاء اللجنة الإشرافية من الوزراء لإقرارها قبل قيامهم بعرضها على مجلس الوزراء للبت فيها.

مؤشرات أولية

● نشرت بعض الصحف أرقاما واحصائيات عن عملية المسح الميداني للمنشآت التعليمية الدينية والشرعية والخاصة نسبت إليكم.. فما مدى صحة ذلك؟

- نؤكد لكم وللمهتمين بهذا الموضوع أن ما سبق نشره من أرقام في بعض الصحف سواء منسوباً إلينا أو لغيرنا لا يعدو أن يكون مجرد مؤشرات أولية وغير نهائية. وللأسف الشديد أن بعض الصحف لا تتوخى الدقة والحقيقة قبل النشر والبعض الآخر يوجد لديها سوء فهم وتقدير فتراها تقوم بسرد الخبر وفقاً لدرجة فهمها المتسم بالخلط فتضيع الحقائق في ثنايا كتاباتها.

وعبر صحيفتكم الغراء المتسمة بالمصداقية والموضوعية أؤكد بأننا في قيادة اللجنة التنفيذية لسنا مخولين بإعلان النتائج المستخلصة والآراء والمقترحات قبل رفعها وإقرارها من مجلس الوزراء، وحينها سيتم إعلانها عن طريق رئيس مجلس الوزراء ووزيري التربية والأوقاف.

تسابق محموم

● هناك أحزاب وتنظيمات سياسية ومذهبية مختلفة تتسابق فيما بينها للسيطرة على المساجد والمدارس ليتسنى لها من خلالها التأثير على الرأي العام وتحقيق مكاسب سياسية ومذهبية.. ما تعليقكم على ذلك؟

- فعلاً يوجد على الساحة التربوية والتعليمية والإرشادية سباق محموم بين بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية، للإستحواذ على أكبر عدد من المساجد والمدارس ليتسنى لها من خلالها ترويج وتسويق رؤاها وأفكارها ومعتقداتها وبرامجها السياسية والانتخابية مخالفة بذلك أحكام الدستور وقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية وباستخدام المدارس والمساجد للاغراض الحزبية والسياسية والمذهبية.. وذلك بعد فشلها الذريع في إقناع المجتمع والرأي العام بسلامة وصدق معتقداتها وتوجهاتها وبرامجها السياسية والانتخابية لنيل ثقة الجماهير، فعمدت هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية سلوك الطرق الملتوية لتحقيق التأثير الذي عجزت صحفهم ومنابرهم الإعلامية من بلوغه لتحسين صورها لدى الجماهير فكلفت نفسها ممارسة أنشطة تدخل حصراً في اختصاصات ومهام وزارتي التربية والتعليم والأوقاف والإرشاد كونها تدخل ضمن المهام السيادية للدولة.

شروط ومعايير

● ما هي الشروط والمعايير المعمول بها لإنشاء المدارس الأهلية والأجنبية؟

- حدد القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٩م المنظمة للتعليم الأهلي والخاص ولائحته التنفيذية الأسس والشروط والمعايير الواجب توافرها قبل السماح لأي مستثمر يمني إنشاء مدرسة أهلية من حيث مساحة المبنى ومكوناته وسعته وتوفر الأثاث والتجهيزات بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بهيئتي الإدارة والإشراف والتدريس بالإضافة إلى التزامها بالمنهج الدراسي الرسمي وموافقة الوزارة مسبقاً على إدخال أية مادة ذات الطابع الديني وعلى أن تشرف الوزارة إشرافاً تاماً، ولا يسمح بممارسة أية مواد أو أنشطة تخل بالسكينة والسلام الاجتماعي أو تتنافى مع الثوابت الوطنية والدينية وعادات وتقاليد المجتمع..

وبالنسبة للمدارس الخاصة «الأجنبية» فقد حدد القانون عدم السماح لسفارات الدول والمستثمرين الأجانب بإنشاء أية مدرسة إلا إذا توفرت الشروط والمعايير المطولب توفرها في المدارس الأهلية بالإضافة إلى التزامها بفتح أبوابها لوزارة التربية والتعليم بزياراتها للإطمئنان على كافة ما يدور داخلها وتقييمها في ضوء ذلك بالإضافة إلى ضرورة التزامها بتدريس اللغة العربية والتربية الوطنية والتاريخ المعتمد بمدارس التعليم العام إلى جانب المواد الأخرى ذات الطابع الخاص بعد موافقة الوزارة وعدم المس بالثوابت والتقاليد والعادات الوطنية وكل ما يتنافى مع عقيدتنا السمحة..

● سمعنا أن بعض المدارس الأهلية والأجنبية لم تتقيد بالقانون ولائحته خاصة الأجنبية منها فيما يتعلق بتدريس بعض المواد ما صحة ذلك، وما هي الإجراءات المتخذة بشأنها؟

- الأخ الوزير متابع ومهتم بالموضوع ووجه بزيارة المدارس المشار إليها بصورة مفاجئة للتأكد من مدى مصداقيتها بالالتزام بالأسس والشروط والمعايير التي حددها القانون قولاً وعملاً سواء ما يتعلق منها بالمبنى المدرسي ومرافقه أو الأثاث والتجهيزات والمستلزمات المدرسية أو المناهج الدراسية والأنشطة الصفية واللاصفية أو ما يتعلق بجانب الإدارة والمدرسين وعدد الطلاب المسموح به بالإضافة للوقوف على الجانب المالي وغيره، وسيرفع التقرير لمعالي الأخ الوزير للتوجيه بما يلزم حيالها.

تجاوزنا المعوقات

● هل هناك من معوقات تواجهكم في عملية مسح وحصر وتقييم المنشآت التعليمية الدينية والشرعية والأهلية والخاصة الجاري تنفيذها؟

- كان قد أعاقنا عدم توفر الإمكانات اللازمة للنزول الميداني.. الأمر الذي أخر العمل من أكتوبر ٢٠٠٣م إلى بداية عام ٢٠٠٤م ريثما قام الأخ الوزير بتوفير الإمكانيات.. فنفذنا الجزء الأكبر من المهمة، ولم تتوقف العملية.. إلا أن مجلس الوزراء أصدر الأمر رقم «٨٣» خلال جلسته المنعقدة في ٢٠٠٤/٦/٢٩م بشأن تشكيل لجنة إشرافية ولجنة تنفيذية فنية مشتركة من وزارتي التربية والتعليم والأوقاف والإرشاد وذلك لإنجاز المهمة التي كلفنا بها الأخ وزير التربية والتعليم قبل أكثر من ستة أشهر وكنا على وشك الانتهاء منها.. وذلك بانجازها بصورة مشتركة من قبل الوزارتين لمسح وحصر وتقييم التعليم الديني والشرعي والأهلي والخاص ومدارس ومراكز تحفيظ القرآن الكريم وما في حكمها لكي يكون الإنجاز أكثر شمولاً منعاً للإزدواجية.. حيث عقدنا عشرات الاجتماعات للإعداد والتحضير تحت إشراف الأخوين الوزيرين طيلة الفترة من يوليو إلى سبتمبر.. وقد بدأت عملية المسح والحصر من قبل اللجان الميدانية التي تم تشكيلها في المحافظات والمديريات إعتباراً من أكتوبر العام الماضي واستمرت إلى نهاية العام.. وقد تسلمنا آخر وثائق المسح والحصر من المحافظات والمديريات في ديسمبر الماضي، ونقوم بمراجعة الوثائق أولاً بأول بمجرد وصولها من قبل فرق عمل متخصصة.. كما خصصنا شهر يناير ٢٠٠٥م لإستلام توضيحات المحافظات والمديريات حول النواقص والاستفسارات ذات الصلة بالموضوع.

توحيد المناهج هو جوهر الدمج الحقيقي

تأملات

محمد العريقي

قمة من أجل الطفل العربي

■.. في العالم العربي ١٣مليون طفل عامل حسب احصائيات ذكرتها منظمة اليونيسف في المنتدى الاعلامي السنوي عن أوضاع الاطفال في العالم لعام ٢٠٠٥م الذي عقد في دبي الاسبوع الماضي.

● أوضاع الطفولة في العالم العربي تشكو من الاهمال والنسيان ،والمبالغة في الصور الإحتفالية.

مشاكل الطفولة في العالم تطفو على السطح والخبراء مهتمين بتشريحها وتشخيصها والبحث عن حلول لتطويقها ..والعرب منشغلون بقضايا سياسية فيها الكثير من الكلام والندرة من الأفعال.. أما الطفولة فهي في نظرهم امور لاتستحق كل هذا الاهتمام فالطفل يسكت أو يذهب يلعب في الشارع أو يتسول عند مواقف السيارات وابواب المحلات التجارية ، فالطفولة عن العرب الكبار تعني الازعاج ومن يهتم بشئون الطفل ينظر أليه أنه بلا عمل.

● وحقيقة الأمر فإن أغلب سكان العالم العربي هم من شريحة الاطفال وبالتحديد نصف سكان العالم العربي اطفال تحت سن ١٢ سنة وهؤلاء هم رجال المستقبل.

بعد سنة سوف يصبحون في مواقع المسؤولية والقرار والقيادة ،ماذا اعددنا لهم لهذه الريادة والمكانة من الآن؟؟.

علينا أن نتساءل في اي بيئة يتم تنشئتهم؟! هل ضمينا لهم التعليم النافع والتغذية المناسبة ،والصحة الوقائية وهل يعيشون تحت ظروف أمن وامان؟؟.

● كثير من اطفال العرب يعيشون الحرمان المعرفي.. ويتعرضون للانتهاكات ..واطفال يعيشون تحت الخوف والرعب من الحروب والصراعات التي تشهدها بعض المجتمعات العربية (العراق- فلسطين) والبعض الآخر تحت مخالب الفقر الذي ينتزع رحلة الطفولة مباشرة الى هموم الشيخوخة!!.

● اذا كان من حرص على الطفل العربي فالاولى ان تبحث حقوقه ليس على مستوى هيئات ومنظمات ومجالس بدون فعالية..وإنما على مستوى قمم رؤساء الدول.. فمشاكلنا الحالية اذا استعصى علاجها من قبلنا فلماذا لانحد من ترحيل الكثير من مشاكلنا الحالية الى المستقبل.. ونهيئ الطريق لأطفالنا بأن ينعموا بالحياة دون مزيد من المتاعب.

ALariky @ Maktoob. Com

فرصة أبو مازن التاريخية

إبراهيم بن عبدالله المعمري ●

□ مرة أخرى تلوح في الأفق فرصة تاريخية لاحراز تقدم حقيقي في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، وهي من الفرص النادرة التي لاتعوض على مر الأيام مثل نجمة تلمع ثم تختفي فجأة..

والحديث عن هذه الفرصة بدأها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ابو مازن فور انتخابه خلفا للزعيم الراحل ياسر عرفات ومضى ابو مازن بعيداً في تهدئة الداخل الفلسطيني ومنع الهجمات ضد المدنيين التي تعللت بها اسرائيل لوقف عملية السلام.

في كل الاتجاهات حاول الرئيس الفلسطيني الجديد فعل كل شيء لتهيئة الظروف لهذه الفرصة النادرة بدون اي دعم حتى هذه اللحظة باستثناء البيانات المؤيدة لخطواته.

ويبدو ان الرجل أدرك هذه الحقيقة وهو من يبدأ اولا في اثبات الوجود هل سيبادر هو بضبط الداخل ثم يحصل على الدعم الدولي ام ينتظر الدعم الدولي ثم يبدأ اجراءاته..

لكن من دروس الماضي ادرك بانه لا بد ان يسابق الزمان لبناء الداخل الفلسطيني دون التفات لأي دعم خارجي وحين سينتصر سيجد من يؤيده معنويا وماديا، اما الحالة الاخرى فهو يعرف كيف ستنتهي الاحوال !

هذا قدر رئيس السلطة الفلسطينية وسط هذه الظروف التي تمر بها المنطقة التي لا تحسد عليها..

● صحيفة الوطن العمانية